



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# المصالحة الخليجية وآثارها الإقليمية المحتملة على السياسة والاقتصاد والأمن رؤية استشرافية

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

---

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

# المصالحة الخليجية وآثارها الإقليمية المحتملة على السياسة والاقتصاد والأمن

## رؤبة استشرافية

محسن حسن \*

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد المتغيرات الإقليمية المحتمل حدوثها بفعل انفراج الأزمة الخليجية/ القطرية على مستويات عدة منها السياسي والاقتصادي والأمني، وتحديد ما إذا كانت هذه الانفراجة أو المصالحة ترتكز إلى أساس الديمومة والاستمرارية، أم تعاني خللاً ما قد يعيد الخلاف الخليجي / الخليجي مرة أخرى إلى واجهة المشهد الاستراتيجي الإقليمي والدولي، كما تضع الدراسة في تقديرها ضرورة التعرض الباحثي والتحليلي إلى استقصاء أثر المتغيرات المشار إليها على طبيعة التعاطي الخليجي مع الحضور الإيراني في مناطق الصراع والتنافس من جهة، وعلى تطورات الطموح النwoي لأطراف هذا التناقض من جهة أخرى، مع عدم إغفال التعرض بشكل خاص ومكثف إلى المؤشرات المستقبلية الشاملة سياسياً واقتصادياً وأمنياً للمصالحة الخليجية على الوضع العراقي.

### مقدمة

تشكل عوامل التأثير والتاثير بعداً مركزاً من أبعاد الحكم على مستقبل الأوضاع في المنطقة العربية، وذلك في أي مرحلة من مراحل الاستشراف والتوقع؛ نظراً لتنوع السمات المشتركة والجامعة بين أطياف النسيج المجتمعي العربي من جهة، وتشابه التهديدات الكونية والأيديولوجية من جهة ثانية؛ لذا تمثل الأزمات البينية على المستوى الشعبي للجماهير أو المستوى الرسمي للحكومات والدول ضمن هذا النسيج، تهديداً عاماً ومزعجاً يمكن أن يترتب عليه تحولات مصيرية مؤلمة على كافة المستويات والأقطار، ليس عند حدود البقع الجغرافية المتأزمة والخاصة فقط، وإنما لدى باقي المناطق والحدود الأخرى أيضاً، بفعل العوامل المشار إليها، وباعتبار أن «النظام الإقليمي العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل

---

\* باحث وأكاديمي - مصر.

التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء»<sup>1</sup>.

ومن المسلم به، أن تداعيات الخلاف الخليجي/الخليجي بين كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، ودولة قطر من جهة ثانية، والمرتكز في جوهره إلى مشكلات تاريخية خلائقية، ثم إلى تضارب مواقف الطرفين من تقدير الإفرازات والنتائج التي تمخضت عنها ظاهرة(الربيع العربي)، لا شك أن تلك التداعيات، ألت بظلالها القاتمة على طبائع العلاقات الثنائية بين الدول الخليجية، كما أحدثت دوياً إقليمياً ودولياً على مستوى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بالأطراف الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة ما أحدثه الخلاف المذكور على مدار سنوات الأزمة من حالات استقطاب سياسي، واستنفار أمني، وحصار اقتصادي، وتحولات جذرية في نوعية التحالفات، إلى غير ذلك من تداعيات، أساسها الأهمية الإقليمية والدولية الشاملة لمنطقة الخليج التي» تتمتع بنطاق جغرافي متميز على مشارف القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبأهمية استراتيجية لم يمحها التقدم العلمي في الاتصالات والمواصلات»<sup>2</sup>.

واليوم، وبعد حدوث المصالحة الخليجية بين أهم الأطراف الفاعلة في الأزمة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقطر، وبعد الزيارات المتبادلة بين القادة والزعماء، تظل هناك مجموعة من التساؤلات الأساسية التي ترى هذه الدراسة أهمية بالغة في طرحها أولاً، ثم في البحث عن ردود بشأنها ثانياً، ثم في تقييم هذه الردود ثالثاً وفق معطيات استشرافية يمكنها بلوحة تصور مستقبلي بشأن هذه المصالحة وبشأن آثارها الشاملة على الحيط الإقليمي على وجه الخصوص، وأهم هذه التساؤلات هو: هل المصالحة الخليجية كاملة أم منقوصة؟ ما المتغيرات الثابتة والمتغيرة بفعل الأزمة ثم المصالحة؟ ما مدى مكاسب المصالحة بالنسبة لأطرافها؟ إلى أي حد فتحت المصالحة أبواب التعافي السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة الخليج والمنطقة العربية وعلى المستوى الإقليمي؟ ما الآثار المباشرة للمصالحة على بعض أطراف الجوار الخليجي كإيران وتركيا والعراق؟ وأخيراً ما مستقبل وحدة الخليج وصراع الإقليم بعد المصالحة؟

1. انظر: سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة (158)، فبراير 1992، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 12، متاح على:

<https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnya/kutubpdfbooks-00fty86H.pdf> (بتصرف)،

2 انظر: الزهارى، يحيى بن مفرح، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، الإصدار الثاني، 2016، ص 5، متاح على: <https://n9.cl/od55j>، (بتصرف يسيراً)

ووفق ما تقدم من تساؤلات، تجد الدراسة أنها أمام بعض الإشكاليات الخاصة ضمن هذا الإطار لموضوعها وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

- أن المعلن من بنود المصالحة الخليجية أكثره تفاصيل عامة وشكلية حتى الآن، بينما تتسم حقائق الاتفاق البياني بكثير من التعيم والسرية!!
- أن المشهد الخليجي لا يزال يعاني التضارب والتناقض فيما يخص العديد من القضايا العربية والإقليمية الحيوية، بشكل يصعب معه الجزم بوجود اصطدام خليجي كامل ونابع من المصالحة المعلنة!!
- أن الإطار العام والظاهر للمصالحة محفوف بمخاطر التمسك الأحادي لأطرافها بما يراه كل طرف حقاً من حقوقه وقناعة من قناعاته فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي كانت في الأصل ملحةً لنشوب الأزمة الخليجية عند بدئها، ما يثير المخاوف والشكوك بشأن جدوى المصالحة!!

وبالنظر إلى موضوعها، استقرت الدراسة على استغراق مادتها و قالبها ضمن مدخل وثلاثة محاور، جاءوا جميعاً على النحو الآتي: مدخل تحت عنوان (الأثر الخليجي بين الوحدة والانقسام) وفيه استعراض وتحليل لمعطيات الوضع الخليجي محلياً وإقليمياً في حالتي الوحدة والانقسام. المحور الأول تحت عنوان (المصالحة الخليجية وأفق السياسات الإقليمية المحتملة) وفيه استعراض وتحليل للآثار السياسية المحتملة بفعل المصالحة ضمن المعطيات الإقليمية. المحور الثاني تحت عنوان (المصالحة ومستقبل الاقتصاد والأمن الإقليمي) وتستعرض من خلاله الدراسة طبيعة المتغيرات الاقتصادية والأمنية القابلة للتغيير إقليمياً بفعل المصالحة. المحور الثالث والأخير تحت عنوان (المؤثرات الشاملة للمصالحة الخليجية على الوضع العراقي) وفيه تكشف الدراسة ملاحظاتها وتحليلاتها بشأن طبيعة التأثيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية الممكن حدوثها في الداخل العراقي بفعل تداعيات المصالحة الخليجية وبفعل كون العراق جزءاً لا يتجزأ من منطقة الخليج. ثم تأتي الاستنتاجات والتوصيات فقائمة المصادر تالية.

## مدخل

### الأثر الخليجي بين الوحدة والانقسام

بالنظر إلى ما سبقت الإشارة إليه من تعاظم الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية لمنطقة الخليج بالنسبة لدوله من جهة، وللدول العربية والشرق الأوسطية الأخرى من جهة ثانية، وعلى المستويين الإقليمي والدولي العام من جهة ثالثة، فإن الأثر الذي تتركه هذه المنطقة أو تحدثه في بيئتها الداخلية المحلية وفي بنية السياسات المحيطة، يكون كبيراً وجذرياً على كل المستويات في حالتي الوحدة والانقسام، وهو ما يمكن بيانه من خلال جملة الملاحظات التالية:

- يؤثر وفاق الخليج أو خلافه على حجم التماสكي البيني لأطرافه الست في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، عُمان، الكويت)، بمعنى أن استقرار العلاقات بينية بين هذه الدول، يعزز قدراتها مجتمعة في مواجهة التحديات المشتركة، بينما يؤدي خلافها إلى زعزعة استقرارها، وتشرذم أهدافها، واحتمالية الصدام والاقتتال بينها، ويتضح هذا التأثير الثنائي من النتائج التاريخية والمعاصرة لكل من حالتي الوحدة والانقسام؛ فبفضل الوحدة استطاعت الدول الست «تأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة 1982، وإبرام ميثاق دفاع مشترك 2000، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية 2001/1981 لتعزيز التدفق البيني لرأس المال والأيدي العاملة، وأخيراً حماية الملكية من تداعيات الربيع العربي 2011»<sup>3</sup> ومن جهة أخرى فإن الانقسام الخليجي/الخليجي، لا يزال يفرز مشكلات قائمة لعل أهمها فشل اندماج الأنظمة العسكرية، وعرقلة تأسيس وحدة خلائقية مشتركة لإدارة الشؤون الخارجية، وتحميد فكرة الاتحاد النقيدي، ووجود هواجس دائمة من انفراد المملكة العربية السعودية بالهيمنة على التكتل الخليجي<sup>4</sup>
- تؤسس الاستراتيجية الخليجية الشاملة من الناحية الجغرافية إلى وضعية متازمة ومتارجحة بين الوحدة والانقسام حيناً، والانقسام التام حيناً آخر، بفعل المواقف والأهداف المتباعدة للمتنافسين على تحقيق الهيمنة التجارية والأمنية عبر سواحل الخليج، وخاصة بين إيران والإمارات والمملكة

3. انظر: جيفري مارتيني، آخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، منشورات مؤسسة راند الأمريكية، 2016، ص(xii)، متاح على: [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR1400/RR1429/RAND\\_RR1429z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf)، (بتصريف)

4. المصدر السابق نفسه (بتصريف)

العربية السعودية وقطر؛ فال الأولى تمتلك النصيب الأكبر من السواحل على الخليج العربي بطول 1200 كيلومتر، بينما تمتلك الثانية سواحل طولها 800 كيلومتر، في حين تمتلك الثالثة سواحل بطول 550 كيلومتر، أما الرابعة فتمتلك سواحل بطول 380 كيلومتر، ويزيد الوضع النووي الإيراني من حدة الانقسامات، خاصة مع المملكة العربية السعودية، في ظل التنافس الإقليمي بينهما، وأيضاً في ظل إشراف إيران على مضيق هرمز، والذي يمنحها أفضلية دولية بفضل قدرتها على التحكم في حركة الملاحة الدولية، وهذه الاعتبارات تساهم إجمالاً في التأثير بالاضطراب والتأرجح على توجهات الأوضاع الداخلية لدول الخليج، وكذلك الأوضاع الإقليمية والدولية<sup>5</sup>

تشكل الخيارات والاستراتيجيات الأمنية والسياسية المؤقتة والجزئية، المتعلقة في جزء كبير منها بالعلاقات الدولية المعاصرة، هاجساً مربعاً، وصادعاً مؤلماً في رأس الدول الخليجية، يجعلها أمام حلول متضاربة وقصيرة الأمد في كثير من الأحيان، وهو ما يؤثر حتماً في المسار المحلي والإقليمي والدولي لشئون الخليج وعلاقاته المختلفة؛ ومن ذلك على سبيل المثال وقوع كل دول الخليج تحت ضغوط التعامل المتزامن مع الخصوم والخلفاء في آن واحد، واضطرارها للمراوحة بين توظيف الموارد في التنمية حيناً، وتوظيفها في تحقيق الحماية من التهديدات الأمنية حيناً آخر، إلى جانب التردد الدائم بين الاعتماد على النفس أو الاعتماد على الغير في بناء القوة العسكرية والمسلحة، وكذلك بين الانكباب على الذات أو استقطاب قوى دولية للحماية والدعم، وقد أدى ذلك واقعياً، إلى حمى التسليح بين دول الخليج وإيران، وفقدان الثقة بينهما، ومن ثم إلى «تقلص أفق الحافظة على النظام وإحلال السلام في هذا الجزء من العالم»<sup>6</sup>.

لعبت الذهنية السياسية تجاه ثورات الربيع العربي منذ 2011 دوراً محورياً في تكيف منطق وتوجهات العلاقات الداخلية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة لدى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ حيث كانت معطيات هذه الذهنية السياسية سبباً

---

5. انظر: يسین، حشوف، منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي .. دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي، دورية (دفاتر السياسة والقانون)، العدد 19 جوان 2018، الجزائر، ص 347، متاح على:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/19016/1/D1926.pdf> (بتصرف)،

6. انظر: فريد لوسون، معضلات الأمن في الخليج المعاصر، علاقات الخليج الدولية/ تقرير موجز رقم 1، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر 2010، ص 7 ، متاح على:

[https://www.files.ethz.ch/isn/110384/IR%20of%20the%20Gulf%20Summary%20Report\\_Arabic.pdf](https://www.files.ethz.ch/isn/110384/IR%20of%20the%20Gulf%20Summary%20Report_Arabic.pdf) (بتصرف)،

مباشراً من أسباب اندلاع أزمة الخليج مع قطر، وإرجاء تكوين التكتل السياسي في المنطقة عبر تحالف سعودي/تركي، ومن ثم وجود تداعيات متصلة على صعيد الساحة السورية واللبنانية واليمنية وغيرها، ولا تزال هذه الذهنية تلعب دورها إلى الآن، بفعل مخاوف الأنظمة الملكية الخليجية من التوجهات القطرية والتركية الداعمة للثورات الشعبية، وهو بدوره ما تعمل أطراف عددة على استغلاله وتوظيفه لصالح الطموحات الإقليمية والدولية، وتأتي إيران على رأس هذه الأطراف، حيث ترى في غلبة هذه الذهنية على العقلية الخليجية، فرصة لتعزيز مكانتها في المنطقة، ولتحقيق أهداف استراتيجية إقليمية ودولية<sup>7</sup>.

- تؤثر ثنائية التحالف الخليجي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمحور السنوي وفي مقدمته المملكة العربية السعودية، وروسيا بالنسبة للمحور الشيعي مثلاً في إيران، على طبيعة العداء المتبادل بين الرياض وطهران من جهة، وعلى تداعيات الأدوار الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة وروسيا في منطقة الشرق الأوسط والخليج من جهة ثانية؛ وغالباً ما يهدد الصراع السنوي/الشعبي المحموم في الخليج، إلى تأجيج صراع القوى الدولية المتصارعة على الهيمنة وتأمين المصالح التجارية والنفطية بتجاه المنطقة ذاتها، وفي حين تستغل إيران حدودها المشتركة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً لتحقيق أهدافها عبر الحليف الروسي، فإن السعودية بدورها دأبت على مدعاية الأهداف الأمريكية والتماهي معها لتقليم أظافر الطموحات الإيرانية الإقليمية، وهو ما تدركه و Ashton جيداً، و تعمل على توظيفه ببرونة تناسب مصالحها في المنطقة من جهة، و تواكب حركتي المد والجزر في طبيعة الصراع الإقليمي بين الغرين الخليجين من جهة أخرى<sup>8</sup>.

وما سبق، يتبيّن لنا تضارب الأثر الخليجي وتحبيطه بين نوازع الانكباب على الذات والهوية وتحقيق المصالح والتطلعات الخاصة بدوله منفردة، والمعاناة من عوائق وتحديات الانسجام الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، إلى جانب تنامي حالة الاحتقان الداخلي بفعل تصادم الطموحات والرؤى المتعلقة بآليات وطرق مواجهة الأخطار والتهديدات المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي باتت معه بذور الوحدة والتكاتف والاستقرار، أقل بكثير من بذور

7. انظر: سقراط العلو، ثنائية الخرق والرائع .. الأزمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة، منشورات مبادرة الإصلاح العربي 2017، صفحات مختلفة، متاح على: [https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab\\_Reform\\_Initiative\\_ar\\_7744.pdf?ver=e45168e7e1338b7627feb004a96e2bbf](https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_7744.pdf?ver=e45168e7e1338b7627feb004a96e2bbf)

(بتصف)

8. انظر: جيفري مارتيني، آخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، صX (بتصف)

العداوة والشقاوة والتوتر، ما يعني أننا أمام خليج ملتهب و مليء بمخايا و مفاجآت سلبية صادمة و مقلقة، ما لم تدركه النوايا الحكيمة، والتصرفات المتعقلة، والتي منها بالتأكيد ضرورة توافر الجدية الكاملة في إتمام المصالحة.

## المحور الأول

### المصالحة الخليجية وأفق السياسات الإقليمية المحتملة

لكي نقف على حقيقة ما تقدمه المصالحة الخليجية الحالية من آفاق محتملة على مستوى السياسات الإقليمية، فإننا بحاجة ماسة إلى استرجاع سريع ومكثف لما أحدثته الأزمة الخليجية من تداعيات على مستوى سياسات الخليج وسياسات بعد الإقليمي، وهو ما نرصد في نقاط العرض التالية:

• أظهرت الأزمة الخليجية حجم التنافس بين دول الخليج وخاصة بين السعودية وقطر على تقديم دور سياسي فاعل في السياسيين الإقليمية والدولية، كما زادت تداعيات التعاطي الحاد مع الأزمة من قبل أطرافها، من إصرار هذين الطرفين، وخاصة قطر، على مواصلة هذا التنافس، بعدما تعرضت له من حصار خليجي شامل، اضطررها إلى تغيير قناعاتها بحتمية الالتصاق بالجسد الخليجي دوماً، ودفعها إلى البحث عن ولاءات وانتماءات وتحالفات جديدة تضمن لها دورها السياسي إقليمياً ودولياً بعيداً عن وصاية خليجية تراها الدوحة هشة وظالمة ترغب في تحجيم دورها في المنطقة والعالم<sup>9</sup>.

• أحدثت أزمة الخليج شرخاً كبيراً في بنية العلاقات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي، بفعل ما أوصلته دلالات الحصومة الشديدة تجاه قطر، من رسائل خفية لدى حكام وملوك دول الخليج، والتي كان الحصار الاقتصادي والتهديد بالتدخل العسكري وغلق الحدود، بعضاً من صورها القاسية، الأمر الذي دق ناقوس الخطر لدى باقي الدول الخليجية كالكويت وعمان مثلاً من إمكانية التعرض يوماً ما لما تعرضت له قطر<sup>10</sup> وبمعنى أدق فإن الأزمة الخليجية أقحمت دول الخليج» في طريق الانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق لمواجهة الأخطار الخارجية ضمن

9. راجع: لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية و موازين القوى في الخليج، مركز مالكوم كير، كارنيجي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر 2014، متاح على: 56584-2014/09/11/ar-pub ، (بتصرف) <https://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub>

10. راجع: تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية.. تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، أيلول/سبتمبر 2017، متاح على: 597-2017/studies.aljazeera.net/ar/article/597 ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف)

مجلس التعاون، إلى البحث المنفرد عن الأمان والحماية من مخاطرها على بعضها البعض»<sup>11</sup>.

أبانت الأزمة الخليجية عن خلل واضح وصارخ في التكتل الخاص بمجلس التعاون الخليجي، والمقصود به هنا هو تجاوز المعايير الأمنية والاستراتيجية من قبل أطراف الحصار، بشكل ينافي الأهداف التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي منذ 1981، والتي كان في مقدمتها هدف جوهري وأساسي هو تطويق المد الثوري الإيراني، وما حدث واقعياً هو أن الأزمة فتحت باب التعاطي السياسي والاستراتيجي المتبدال بين قطر وإيران على مصراعيه، كما أبانت الأزمة عن وجود أفضلية خلائقية للمصالح السياسية الخاصة على مصالح الوحدة والمصير المشترك، في حين فشلت الأزمة في تحقيق أي من أهدافها، إن لم تكن قد حققت نتائج معاكسة، لعل أخطرها هو إتاحة الفرصة للخصوم كي يقوموا بتعزيز انفراط عقد التماسك الخليجي<sup>12</sup>.

شكلت أزمة الخليج فور اندلاعها ملامح الخريطة الإقليمية والدولية تجاه المنطقة، حيث منحت الأزمة فرصة مواتية لعودة الأدوار الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط مع كل من السعودية وإسرائيل إلى سابق عهدهما تحت قيادة ترامب الذي يجيد ابتزاز الحلفاء واستغلال الأزمات، ما أدى إلى ضغوط كبيرة على المحور التركي القطري، وكذلك على الموقف الدولي من جماعة الإخوان المسلمين، وأيضاً على محور إيران/حزب الله، بل وعلى المحور الخليجي/الخليجي ذاته، وكان من دلالات الانقسام الدولي والإقليمي الكبير بشأن هذه الأزمة، دخول النظام الإقليمي الخليجي ومعه النظام الإقليمي الشرقي أوسطي في» حالة من عدم اليقين، والسيطرة العالمية، وتبدل المواقف، وتوظيف أدوات النفوذ وأدوات الحرب الإعلامية»<sup>13</sup>.

أحدثت قسوة الحصار الخليجي لقطر، مجموعة من التغيرات الجوهرية على الصعيد الإقليمي

11. انظر: الأباري، أحمد عبد الأمير، الأزمة الخليجية. القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية ضمن بحوث المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018/2019، تحت عنوان (مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة)، ص 28، متاح على:

[https://www.researchgate.net/publication/340594511\\_alazmt\\_alkhlyjyt\\_-\\_alqtryt\\_wtathyrh\\_fy\\_whdt\\_mjls\\_altawn\\_ldwl\\_alkhlyj\\_alrbyt](https://www.researchgate.net/publication/340594511_alazmt_alkhlyjyt_-_alqtryt_wtathyrh_fy_whdt_mjls_altawn_ldwl_alkhlyj_alrbyt)، (بتصرف يسر)،

12. راجع: تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مصدر سابق (بتصرف)

13. انظر: جبريل، أبجد أحمد، تقدير موقف: أزمة قطر العلاقات مع قطر إلى أين؟؟، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حزيران / يونيو 2017، ص 5، متاح على:

<https://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/> (بتصرف)،

لم تكن بذات القوة قبل حدوث الأزمة، ومن ذلك على سبيل المثال، تعاظم الدور التركي في الخليج، عبر التسريع بتفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وقطر، لحماية الأخيرة من مخاطر التدخل العسكري الخليجي المحتمل في شأنها، وعلى عكس المطالب الخليجية، تم تشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر، ليس هذا فحسب، وإنما بادرت الكويت برفع مستوى التعاون الأمني والعسكري مع تركيا، تحسباً لانهيار محتمل للتكلل الخليجي، ومن جهة أخرى، توطدت العلاقات التركية/ الإيرانية أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة، ما يعني جملةً أن أنفقة أصبحت بفعل هذه الأزمة «طرفاً مباشراً في توازنات الخليج الاستراتيجية»<sup>14</sup>.

وبالنظر إلى مجموعة التداعيات السابقة بفعل الأزمة الخليجية، نجد أننا أمام جملة الحقائق المباشرة والمختصرة التالية:

- أن بنود التحالفات الجديدة التي شهدتها بعد الإقليمي الخليجي بفعل الأزمة الخليجية، وخاصة على مستوى المحورين التركي/القطري، والتركي/الكويتي، يصعب التراجع عنها، أو التغاضي عن مؤثراتها المستقبلية المحتملة.
- أن المخاوف والهواجس البيئية التي أحضرتها الأزمة إلى الواجهة، بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، كرست حالة من الارتباط المتبادل، قد لا تستطيع أي مصالحة خليجية أن تعالجها بالكلية.
- أن توازنات بعد الإقليمي في منطقة الخليج وفق أوراقها المختلطة بفعل الأزمة، أفشلـت فاعلية الحصار الذي كان مفروضاً على قطر، وأكسبـت الأخيرة نجاحاً كبيراً في الحفاظ على السيادة والاستقلالية السياسية إقليمياً ودولياً، في مواجهة دول الحصار.
- أن السياسات الدولية في منطقة الخليج، وخاصة السياسات الأمريكية المتعاقبة، تعتمـد على المقاربات المتماشية مع المصالح الدولية، وهي مقاربات لا تتورع عن الجمـع في تحالفـاتـها، بين الأـضـدـادـ والـخـصـومـ السـيـاسـيـينـ فيـ وـقـتـ وـاحـدـ، طـلـماـ تـحـقـقـتـ تـلـكـ المـصالـحـ، حتىـ وإنـ كانـ ذـلـكـ عـلـىـ حـسـابـ كـافـةـ الـأـطـرـافـ المـتـنـافـسـةـ فيـ الـمـنـطـقـةـ المـشـارـ إـلـيـهاـ.
- أن مكاسب السياسات الإيرانية في الخليج كبيرة ومتشعبـةـ بـفـعـلـ ماـ قـدـمـتـهـ لهاـ أـزـمـةـ الـخـلـيـجـ منـ أـفـقـ مـفـتوـحـ لـاستـعـادـةـ زـمـامـ الـمـبـادـرـةـ فيـ اـجـاهـ تـنـشـيـطـ وـتـفـعـيلـ وـتـعـزيـزـ تـحـالـفـاتـ نـوـعـيـةـ معـ تـرـكـياـ وـقـطـرـ.

---

14. راجع: تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مصدر سابق (بتصريف)

بل ومع السعودية نفسها التي اضطرت بفعل الأزمة إلى فتح أبواب التقارب مع طهران لتحقيق المزيد من الضغوط على الدوحة، ما قد تظهر آثاره السلبية مستقبلاً على وحدة واستقرار الخليج.

ووفق نقاط العرض السابقة وما تلاها من حقائق وملحوظات، يمكننا استشراف أفق السياسات الإقليمية المختللة بعد حدوث المصالحة في الخليج، من خلال جملة النقاط التالية:

- بين النقص والكمال: عند تقييم النتائج المتحصلة من القمة الخليجية الحادية والأربعين والمعقدة بمدينة العلا السعودية، والتي تمثل الأساس في انطلاقة المصالحة الخليجية مع قطر، وبالنظر إلى ما تلاها من لقاءات متبادلة أخرى بين أطراف الأزمة، فإنه لا يمكن الجزم بوجود مصالحة كاملة، تعيد البيت الخليجي إلى ما كان عليه قبل الأزمة، حتى الآن، غير أنه يجب الاعتراف بأثر هذه القمة أولاً في إعادة رسم الوحدة الخليجية إلى الواجهة، وثانياً في كسر حاجز الجمود الخليجي، خاصة مع قيام أطراف الأزمة بالاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية وفتح الأجواء أمام حركة الطيران مع قطر، وثالثاً في تمهيد مسارات مستقبلية مختللة ومشتركة أمام تنازلات نسبية متبادلة في المطالب والشروط والآليات، قد يكون من شأنها استعادة الثقة مجدداً بين جميع الأطراف؛ حيث «لا يتضمن اتفاق العلا أي قوة إلزامية لتنفيذ اللهم إلا تقديرات الأطراف لصالحها الوطنية والمخاطر على أنها القومي من جراء استمرار الأزمة»<sup>15</sup>.

- السيادة أولاً: بتأمل المواقف والتصريحات الرسمية الصادرة عن أطراف المصالحة الخليجية، وبالنظر إلى عمومية بنود الاتفاق والتصالح، تتوقع الدراسة تباعياً مستقبلياً واضحاً في مستويات التقارب بين جميع الأطراف؛ بمعنى أن التقارب التجاري والاقتصادي لن يكون مساوياً لمستوى التقارب السياسي مثلاً؛ إذ سيكون التقارب التجاري والاقتصادي أسرع في وثيته بين أطراف المصالحة، باعتبار ما يمثله الاقتصاد من مصالح متبادلة وحلول عاجلة في بنية الاقتصاد الوطني لدى كل طرف، وبما أنها تتحدث هنا عن أفق السياسة الإقليمية في ظل المصالحة، فإننا نلمح استعداداً لدى كافة الأطراف للترس خلف السيادة الرسمية وحمايتها ضد أي انتهاك، وهذا وإن كان أمراً طبيعياً، إلا أنه سيشكل هنا عيناً كبيراً في مسارات وآليات عودة العلاقات الخليجية/الخليجية والخليجية/العربية إلى سابق عهدهما، فقطر على سبيل المثال، لن تنسّع إلى أية إملاءات خليجية تخص علاقاتها السياسية مع تركيا وإيران وجماعات الإسلام السياسي، ولكنها بكل

15. راجع: معتز سلامة، قمة العلا 2021: هل انتهت الأزمة الخليجية مع قطر؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على: <http://acpss.ahram.org.eg/News/17030.aspx> (بتصريح يسير)

تأكيد سلباً إلى مقاربات جوهرية وأخرى شكلية في بعض الأحيان، للحفاظ على فاعلية سياساتها الإقليمية من جهة، ولعدم الظهور بمظهر المتمرد على بنود المصالحة من جهة أخرى، في حين ستعمل المناوشات البحرينية/القطريّة دوراً ما في تعكير صفو هذه المصالحة، ولعل ما حدث مؤخراً بعد قمة العلا من قيام البحرين بالقبض على بعض القطريين بتهمة دخول أراضيها عبر السعودية، واتهامها الإعلام القطري بنشر أكاذيب حول البحرين، يؤكّد ذلك، وبصفة عامة ووفق تصريح رسمي إماراتي فإن «بناء الثقة ومعالجة الملفات الجيوسياسية العالقة سيمثلان مهمتين طوبيلي الأمد»<sup>16</sup>.

الدوران للخلف: رغم أنه من الجيد حقاً تحقق المصالحة بين أشقاء الخليج، إلا أن منطق العلاقات السياسية والدولية وما يتربّع عليهما من تحركات استراتيجية شاملة، يؤكّد صعوبة -إن لم يكن استحالـة- عودة العجلة السياسية للوراء، وبنطبيـق ذلك على ما يخص الأزمة الخليجية وما يتبعها الآن من مصالحة متدرجة المراحل والخطوات كما يـبدو، فإن المتوقع هو أن يظل الأفق السياسي الممتد بين كل من قطر والكويـت وعمـان من جهة، وتركـيا وإـيران من جهة أخرى، مفتوحاً ومشرعاً أمام مستجدات الوضع الخليجي، صحيح أن قطر تـضع في حسبـانها إمكانـية عـودـةـ العـلـمـانـيةـ وـزـوـالـ حـكـمـ رـجـبـ طـيـبـ أـرـدوـغانـ فيـ تـرـكـياـ،ـ كـمـاـ تـضـعـ فيـ حـسـبـانـهاـ خطـوـرـةـ تـمـكـنـ إـيرـانـ منـ السـيـطـرـةـ وـالـفـوـزـ عـلـىـ جـمـيـعـ الـأـمـورـ فيـ الـخـلـيـجـ،ـ لـكـنـهاـ أـيـضـاـ منـ جـهـةـ أـخـرـىـ أـصـبـحـتـ هيـ وـجـيـرـانـهاـ فيـ الـكـوـيـتـ وـعـمـانـ،ـ تـدـرـكـ ضـرـورـاتـ أـخـذـ الـحـيـطـةـ وـالـحـدـرـ الـمـسـتـقـبـلـيـ منـ اـحـتمـالـاتـ تـكـرـارـ الـأـزـمـةـ بـشـكـلـ أـكـثـرـ قـسـوةـ وـمـأـسـاوـيـ،ـ ماـ يـعـنيـ أـنـ الـمـصالـحةـ بـشـكـلـهاـ الـحـالـيـ ستـقـفـ لـفـتـرـةـ لـيـسـتـ بـالـقـلـيلـةـ،ـ عـنـ حـدـودـهـاـ الـدـنـيـاـ،ـ وـهـيـ الـحـفـاظـ عـلـىـ تـمـاسـكـ الشـكـلـ الـخـارـجيـ لـدـوـلـ مـجـلـسـ الـتـعـاـونـ الـخـلـيـجيـ،ـ حـتـىـ تـتـكـشـفـ الـأـمـورـ وـمـتـغـيـرـاتـهاـ فيـ الـمـسـتـقـبـلـ<sup>17</sup>.

• مـكـاـشـفـاتـ وـاجـبـةـ:ـ وـمـنـ نـافـلـةـ القـولـ أـنـ جـدـوـيـ الـمـصالـحةـ وـفـاعـلـيـتـهاـ سـيـكـوـنـ مـرـتـبـاـ سـيـاسـيـاـ بـطـبـيـعـةـ الـمـكـاـشـفـاتـ الـمـتـبـادـلـةـ بـيـنـ الـأـنـظـمـةـ السـيـاسـيـةـ فيـ دـوـلـ مـجـلـسـ الـتـعـاـونـ الـخـلـيـجيـ؛ـ بـعـنـيـ أـنـ مـسـتـقـبـلـ الـانـفـتـاحـ الـقـطـريـ لـلـدـوـحةـ عـلـىـ كـلـ مـنـ السـعـودـيـةـ وـالـإـمـارـاتـ وـالـبـحـرـيـنـ،ـ سـيـكـوـنـ مـرـهـوـنـاـ بـمـوـقـفـ هـذـاـ الـثـلـاثـيـ مـنـ تـفـكـيـكـ الـآـلـيـاتـ وـالـشـرـاـكـاتـ وـالـاـتـفـاقـيـاتـ الـتـيـ تـمـتـ خـصـيـصـاـ لـإـحـكـامـ

16. راجع: معتر سلام، قمة العلا، مصدر سابق، عن تصريحات أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية (بتصريح يسير)

17. تجدر الإشارة هنا إلى أن ما أفرزته الأزمة الخليجية من هواجس وانعدام ثقة متبادلة لدى الداخل الخليجي، أصبح يمثل دافعاً أصلياً لدى أطراف خليجية عدّة وخاصة قطر، لتعزيز منها القومي من خلال التحالفات الخارجية عن نطاق التكيل الخليجي، حتى مع حدوث مصالحة .

الحصار السابق على الدوحة، وهنا سثار تساؤلات مثلاً بشأن مصير وتوجهات ما يعرف بـ(مجلس التنسيق السعودي - الإماراتي) الذي تم تشكيله عام 2018، والذي رأى كثيرون أنه يمثل نواة لتفكيك مجلس التعاون الخليجي، وكذلك بشأن حقيقة ما تم تداوله خلال الأزمة من إمكانية قيام المملكة بإنشاء قناة بحرية بطول الحدود مع قطر (60 كم) لعزلها وتحويلها إلى جزيرة، إلى غير ذلك من شكوك وஹاجس يجب على أطراف المصالحة بسط المكاففات بشأنها لترسيخ أرضية مشتركة لاستعادة الثقة ودفع التوهم<sup>18</sup>.

• بين الربح والخسارة: وعلى مستوى الربح والخسارة السياسيين، فإن المسرح السياسي الخليجي خلال هذه المرحلة من المصالحة وما بعدها، سيكون مهيئاً لمسارات أكثر ثقة بالنسبة لكل من الدوحة والرياض، مع أفضلية نسبية للدوحة، والتي ترى أنها الرابحة من أزمة الخليج رغم تعرضها للحصار على مدار أكثر من ثلاث سنوات متالية، وهي كذلك بالفعل؛ حيث لم تتراجع ولم تنكسر، لذلك ستكون الخطوات القطرية القادمة على مسرح السياسة الإقليمية والدولية، واثقة في اتجاه تعزيز دورها على هذين المستويين، وخاصة دورها الإقليمي في دعم التقارب التركي/السعودي، وتعزيز الماهادة الإيرانية/الخليجية، إلى جانب دورها الدولي في تعزيز الحوار الأمريكي/الإيراني بشأن الملف النووي، في حين ستكون المملكة العربية السعودية، راضية باستعادة ناصية الإشراف على عودة اللحمة الخليجية، وتكريس صورة معايرة لسياساتها الخارجية والإقليمية، لدى الإدارة الأمريكية الجديدة<sup>19</sup>.

• الأزمة اليمنية: وبالنظر إلى توقيت المصالحة، فإنها أتت في ظروف استثنائية تمر بها الأزمة اليمنية/السعودية، وهي الأزمة التي باتت تمثل ذريعة مشتركة للكيد والعداء المتبادل بين إيران وال السعودية، وهنا لا بد من الإشارة إلى ذكاء الرياض في الإسراع بمبادرة نحو المصالحة مع قطر، باعتبار أن هذه المصالحة، حتى مع عدم تحقيق بنودها كاملة، تمهد لتمكن السعودية من استدعاء وتوظيف الوساطة القطرية الخبيرة في ملف الأزمة اليمنية وملف الحوثيين، ومن ثم تقلص فرص إيران في ضرب السعودية بالوكالة عبر الحوثيين، وخاصة بعد اشتداد الضربات الجوية الحوثية للداخل السعودي عبر الطائرات المسيرة؛ حيث «تملك الدوحة ميزة المرشح الأنسب للعب دور الوساطة بين الولايات المتحدة وحركة(أنصار الله)الحوثية، بسبب العلاقة الجيدة مع كلا الطرفين، ويفيدو أن ارتفاع مستوى التوتر العسكري أدى إلى بروز الحاجة للدور

18. انظر: الأبياري، أحمد عبد الأمير، الأزمة الخليجية. القطبية...، مصدر سابق ، صفحات مختلفة(بتصريف)

19. راجع: فتحية دازى، في الخليج تقارب سعودي قطري وامتعاض إماراتي، مجلة أوريان 21، شباط/فبراير 2021، متاح على الرابط: <https://orientxxi.info/magazine/article4514>،(بتصريف)

القطري، ومن ثم إسهام المصالحة في الحد من التدخلات الإقليمية المعرقلة لحل الأزمة»<sup>20</sup>.

- تغريد خارج السرب: وعند رصد مسار المصالحة الخليجية إلى جانب استحضار تفاصيل الأزمة من بدايتها وحتى اللحظة، فإنه لا يمكن استبعاد أي احتمالاتقادمة بشأن انقسامات ممكنة ومفاجئة لدى بعض أطراف المصالحة تجاه الدوحة، وخاصة من قبل الإمارات العربية المتحدة، والتي يمكنها دوماً التغريد خارج السرب متى ما أرادت ذلك، وخاصة مع وجود حالة احتقان دفينة مع قطر، رغم ترحيبها بالمصالحة معها، كما أنه لا بد هنا أيضاً من استحضار التناقض الإقليمي بين الرياض وأبو ظبي، ما يعني» أن الطريق نحو المصالحة الكاملة ليس مضموناً، فالأزمة بين أبو ظبي والدوحة أعمق، وتتجلى في خلافات أيديولوجية حادة»<sup>21</sup>.
- مكتسبات للأمام: ومن جهة السياسة الإقليمية المواجهة للتكتل الخليجي أو حتى المتماشية معه، فإن المستقبل الأرجح والأقرب سيكون في غير صالح هذا التكتل؛ حيث ستبدل إيران جهوداً فاعلة في الاحتفاظ بذلك التقارب المكتسب من خلال الأزمة السابقة في الخليج، مع قطر وتركيا ومع عمان أكثر وأكثر، وسيساعدها التوجه الجديد للإدارة الأمريكية بقيادة بايدن على ذلك، وخاصة إذا أفضت الأمور إلى قرار أمريكي برفع العقوبات عن طهران، في حين ستزداد قوّة الدور التركي في الخليج، وربما سيكون لأنقرة تأثيراً أقوى من المملكة العربية السعودية في المرحلة القادمة بالتعاون مع أطراف خليجية عدّة، وأيضاً بتحريض أمريكي إيجابي ومتعدد عن الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة ترامب، باعتبار أن العلاقات التركية/الإيرانية هي علاقات حذرة من جانب الأتراك، وأن البرنامج النووي الإيراني» يمثل مصدر قلق كبير في أنقرة، لا سيما في أوساط الجيش التركي، خشية أن تتسبب إيران في سباق تسلح نووي إقليمي يزعزع استقرار المنطقة بأسراها»<sup>22</sup>.

والخلاصة أننا أمام عدة سيناريوهات سياسية للمصالحة الخليجية بمستواها الحالي، يمكن إيجازها في الآتي:

20. راجع: غانم، عبد الكريم، المصالحة الخليجية كمقدمة حل سياسي في اليمن، مركز العربية السعيدة للدراسات، مارس 2021، متاح على: <https://arabiafelixstudies.com/author/ganem/>، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف) المصادر السابق نفسه(بتصرف)

21. انظر: لاري، إف ستيفان، و عاليرضا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً، منشورات مؤسسة RAND، كاليفورنيا، أمريكا، 2013، ص 25، متاح على:

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR200/RR258/RAND\\_RR258z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf) (بتصرف يسبر)،

- **السيناريو الأول:** هو أن تنجح المصالحة في استكمال مراحلها المتدروجة، وبتسريع وتيرة هذه المراحل بشكل يواكب تطورات التحديات والصعوبات الإقليمية على أرض الواقع، وبالتالي عودة الوفاق الخليجي إلى سابق عهده كما كان قبل الأزمة الخليجية، وهو السيناريو الذي تراه هذه الدراسة محفوفاً بالعديد من المخاطر والتحديات، التي يأتي في مقدمتها قوة المخاوف والهواجس التي كرستها الأزمة لدى أكثر من طرف خليجي، وتضارب الأدوار الخليجية على الصعيد الاستراتيجي، ثم الديناميكية الخاصة والتاريخية لمجلس التعاون الخليجي، والتي لم تتمكنه على مدار عقود من حل مشكلات كثيرة عالقة بين أطرافه.
- **السيناريو الثاني:** هو أن تفشل المصالحة في استكمال ما بدأته، وأن يعود الخلاف بين الأطراف ذاتها مرة ثانية إلى الواجهة، بحيث يتم اتخاذ إجراءات مشابهة أو أكثر حدة مع الدوحة، وهو السيناريو الذي وإن كان محتملاً حدوثه، إلا أن هذه الدراسة تستبعده على الأقل في المديين القريب والمتوسط، بفعل عوامل عديدة، أهمها خطورة الأوضاع العسكرية والأمنية في منطقة الخليج انطلاقاً من الدور الإيراني والأزمة اليمنية، ثم قodium الإدارة الأمريكية الجديدة وما يستتبعه قدوتها من احتمالية التحفظ الأمريكي تجاه الرياض و(أبو ظبي) من ناحية الدعم العسكري والسياسي، مقابل احتمالية قيام الإدارة ذاتها باتخاذ قرار رفع العقوبات عن طهران، ما يتربّ عليه زيادة الضغط الإيراني على المنطقة، وبالتالي ضرورة الاصطفاف الخليجي ولو ظاهرياً لمواجهة هذه التبعات.
- **السيناريو الثالث:** هو أن تجتمع المصالحة بين النجاح الظاهر والجمود الباطن، بمعنى أن تؤدي المصالحة إلى الحفاظ على الصورة الشكلية للتكامل الخليجي أمام المجتمع الإقليمي والدولي، من خلال علاقات ظاهرة وأجواء وحدود مفتوحة واقتصاد متداول، لكن مع بقاء المشكلات البينية كامنة بين أطرافها، وخاصة ما يتعلق بأمور السيادة والريادة الإقليمية على المستوى السياسي، والتي هي محل تنافس كبير بين كافة الأطراف الخليجية وخاصة أطراف المصالحة، وهو السيناريو الذي تراه هذه الدراسة الأقرب للتحقق على المديين القريب والمتوسط، ولكن مع ترجيح أفضلية أكبر من حيث إيجابية التعاون بين أطراف المصالحة، لمسائل التجارة البينية، والأمن الداخلي والخارجي، واستراتيجيات الأمن الإقليمي بمعناه الواسع في مواجهة التهديدات الإيرانية وتحديات القرصنة، وفيما عدا ذلك، سيكون من الصعب حسم مشكلات الداخل الخليجي على مستوى التكامل المأمول والطموحات المنشودة لدول مجلس التعاون الخليجي على الأقل قبل مرور عدة سنوات قابلة للزيادة والتمدد.

## المحور الثاني

### المصالحة ومستقبل الاقتصاد والأمن الإقليمي

بتأمل التهديدات المشتركة التي تواجه الواقع الخليجي المعاصر، إلى جانب التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، بل ومنطقة الخليج بأسرها، فإن المتتصور والمنطقى أن تكون الآثار الإيجابية على المستويين الاقتصادي والأمني للمصالحة الخليجية، أكثر فاعلية وقابلية للمعالجات السريعة من النواحي السياسية والتوجهات الخاصة بالتنافس على الأدوار الإقليمية والدولية، رغم الارتباط الحادث بين هذه الجوانب جميعها، وهو ما يمكن التدليل عليه وتفسيره من خلال الآتى:

#### \* أولاً المحفزات والدوافع الاقتصادية للمصالحة:

لا شك أن الضغوط الاقتصادية التي فرضت سطوها واعتبارها على الداخل الخليجي الخاص والفضاء الإقليمي العام، كان لها مفعول السحر في دفع الأطراف الخليجية جميعها، إلى التعجيل بالتخفيض من حدة الأزمة الخليجية، وبالتالي الجلوس على مائدة التصالح، الأمر الذي يمكن فهمه من خلال نقاط العرض التالية:

- على المستوى الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الاقتصاد الخليجي، ومنذ بداية الأزمة الخليجية، كان يعاني بفعل عدة عوامل سلبية، أهمها تراجع الأسعار العالمية للنفط، وضيق الإنفاق الحكومي، وتراجع الاستثمار في القطاع الخاص، إلى جانب ارتفاع تمويل العجز في الميزان الحكومي، وتزايد الضغوط التضخمية على أسعار السلع والخدمات، لتأتي المقاطعة وأزمة كورونا، فتضييف أعباء أكثر إيلاماً وقصوة على هذا الاقتصاد المتأزم، ومن ثم فقد كان الصبر على تداعيات الأزمة الخليجية من قبل أطرافها، هو من قبيل مناطحة الصخر، في ظل خسائر ضخمة متباينة على المستوى الاقتصادي بين جميع الأطراف، وهو ما أدى في النهاية إلى العودة الطوعية لاستئناف العلاقات المتباينة لمواجهة هذه التحديات.<sup>23</sup>

- وجدت الأطراف الخليجية نفسها تتعرض بفعل الجفاء وعدم المصالحة إلى المزيد من الخسائر

23. راجع تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان (آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016-2017)، ص 4، متاح على: [https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/162-features-economic-performance-in-the-oooperation-council-for-the-arab-countries-of-the-gulf-2016-2\\_1.pdf](https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/162-features-economic-performance-in-the-oooperation-council-for-the-arab-countries-of-the-gulf-2016-2_1.pdf) (يتصرف يسir)

الاقتصادية المتتابعة؛ فقطر والمملكة العربية السعودية كانا قد خسرا بفعل القطيعة المردود الاقتصادي لـ 40% من غذاء القطريين القادم عبر الموانئ البرية للمملكة، ونفس الشيء بالنسبة للإمارات التي خسرت بفعل توقف حركة الاستيراد القطرية، وأيضاً بفعل توقف وارداها من الغاز الطبيعي القادم من الدوحة، والتي تمثل ثلث استهلاكها، وإنماً فإن المقاطعة تسببت في تجميد التدفق التجاري بين الدوحة والرياض والبالغ قبل بدء الأزمة 2 مليار دولار، إلى جانب 7 مليارات أخرى مع (أبو ظبي)، و 500 مليون دولار مع المنامة، هذا بالإضافة إلى خسائر مشتركة أخرى تقدر بعشرات المليارات من الدولارات في مجال الاستثمارات العابرة للحدود، وأيضاً في مجال الطيران التجاري والمدني البالغ قوامه أكثر من 65 رحلة متداولة<sup>24</sup>.

• أدركت دول الخليج، وخاصة دول المقاطعة، مع مرور الوقت، أن حجم الخسائر الاقتصادية والتجارية الناتجة عن هذه القطيعة، بالتزامن مع عدم تحقيق الأهداف السياسية المنشودة من وارتها، هو نوع من العبث، خاصة وأن الصادرات القطرية لهذه الدول تفوق بكثير حجم الواردات منها، إلى جانب ما تمحضت عنه الأزمة، من إعادة تشكيل الخريطة التجارية في الخليج، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الخليجي ، بعد أن دخلت تركيا وإيران على الخط من خلال تذليل طرق شحن وقوتين بديلة للدوحة، مقابل صعوبات خلية في إيجاد عملاء تجاريين مثل قطر في منطقة الخليج، والتي كانت ترتفد الخزيتين السعودية والإماراتية بأكثر من 10 مليارات دولار سنوياً<sup>25</sup>.

#### \* ثانياً الأهداف الاقتصادية للمصالحة:

بتحليل الوضع الاقتصادي الخليجي وفق ما تم بيانه في جملة المحفزات الاقتصادية المساعدة على إتمام المصالحة، نجد أننا أمام مجموعة من الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها، وهي تتلخص في الآتي:

• الإسراع بوقف نزيف الخسائر الاقتصادية الناجمة عن المقاطعة، والتي تبين أنها لا تقف فقط عند حدود الداخل الخليجي، وإنما تتعداها إلى خسائر على مستوى الاقتصاد الإقليمي لمنطقة

24. راجع: نادر قباني، التكالفة العالمية والآثار الاقتصادية للأزمة الخليجية 2017، معهد بروكينجز، متاح على:

<https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/>، (بتصريف)

25. المصدر السابق نفسه (بتصريف)

الخليج ككل، عبر استنزاف القيمة الاستثمارية العالمية لهذه المنطقة، والمتمثلة في محافظها النقدية وصناديقها الاستثمارية المجاوزة لحد الألفي مليار دولار أمريكي، بعد أن أفضت الأزمة على مدار سنواتها المتتابعة إلى انسحاب شركات الاستثمار الأجنبي بعد شكوك بالغة لديها بإمكانية الاستمرار في ظل مناخ خليجي محتقن تتقدم فيه الاعتبارات السياسية على قواعد الاقتصاد والاستثمار الدولي والإقليمي<sup>26</sup>.

• إعادة حركة التبادل التجاري والاستثماري إلى سابق عهدها؛ فمن جهتها تهدف الإمارات إلى استعادة المستثمرين القطريين باعتبارهم الأكبر تأثيراً واستثماراً في سوق العقارات لديها، كما تهدف أيضاً إلى إعادة الحركة التجارية لميناء (جبل علي) والذي فقد أهميته كميناء وسيط في حركة تدفق البضائع العالمية إلى الدوحة، بعد أن احتل ميناء صلالة العماني هذه الأهمية، إلى جانب أهداف أخرى منها إنعاش القطاع المصرفي، وإعادة دور الشركات القطرية في الترويج التجاري بإمارة دبي، في حين تهدف السعودية إلى استعادة السوق القطرية كمستهلك للمنتجات الغذائية والمعمارية، من خلال تهيئة الأجواء لأكثر من 250 شركة سعودية عاملة في هذه السوق، كانت تصل حصتها قبل المقاطعة لأكثر من مليار دولار أمريكي، وأما قطر فستساهم المصالحة في رفع العديد من الضغوط الاقتصادية عن كاهلها، ومن ذلك أنها «لن تضطر إلى دفع ملايين الدولارات لإيران مقابل التحليق فوق أجواها»<sup>27</sup>.

• الحفاظ على أمل التكامل والوحدة الاقتصادية وفق المنظور الخاص بمجلس التعاون الخليجي؛ حيث تعمل المصالحة على ملمة العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس، ومنعها من التفكك والتشتت بفعل القطبية، كما تهدف إلى استعادة التكامل الاقتصادي البياني لهذه الدول، باعتبار أن إزالة الاحتكار والخلاف يؤدي بالتبني إلى عودة قنوات التواصل الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ما يسهل عملية استئناف القيادة الاقتصادية والاستثمارية على وجه الخصوص، مجلس التعاون الخليجي مجدداً، إذ أن «مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر الخليجي هو الحكومات في أغلب الأحيان بدلاً من مستثمري القطاع الخاص»<sup>28</sup>.

---

26. انظر: أزمة مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الريع العربي، تقرير فريق الأزمات العربي، الأردن، العدد الثامن، آذار/مارس 2015، ص 7، متاح على: <http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/8.pdf> (بتصريف).

27. راجع: غانم، عبد الكريم، المصالحة الخليجية كمقدمة لحل سياسي في اليمن، مصدر سابق (بتصريف يسبر).

28. انظر: جيفري مارتيني، آخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، ص 23

### \* ثالثاً الآثار الاقتصادية للمصالحة:

كما سبق وأن ذكرنا، فإن آثار المصالحة الإيجابية ستكون أرجح في النواحي الاقتصادية والأمنية، على عكس النواحي السياسية التي ستتطلب وقتاً كبيراً للالئام والتواافق وعودة الثقة، مع العلم أن النواحي والأثار الأمنية أيضاً ستعاني بعض الصعوبة لأمور سندكها لاحقاً، على أن النتائج الاقتصادية الممكّنة والمتأتية التي يمكن أن تترتب على المصالحة، يمكن إيجادها في الآتي:

**1) عودة الحراك الاقتصادي مجدداً** بين دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى المرافق اللوجستية التي كانت متوقفة، وكذلك الحال بالنسبة لرحلات الطيران الбинية، مع حدوث انتعاشة متدرجة لحركة التبادل التجاري بين هذه الدول.

**2) ازدياد الأولويات المحتملة الخاصة بالتعاطي الاقتصادي لدول الخليج على المستوى الإقليمي**، لتروح مكانها بين التوسع تارة والانكماش تارة أخرى، وفق ما تفرضه طبيعة المصالح الاقتصادية الخاصة لكل دولة؛ فعلى سبيل المثال ربما تعود العلاقات الاقتصادية بين قطر ومصر إلى أفق منفتح، كما يتوقع انكمash نسبي لمستوى التبادل التجاري والتعاطي الاقتصادي بين الدوحة وكل من أنقرة وطهران، لكن مع الحفاظ على قدر منطقي من هذا التبادل.

**3) ستمنح المصالحة الجانب القطري فرصةً واعدة للتوسيع والتحرر الاقتصادي**، وخاصة في مجال إنتاج الغاز المسال؛ فمن المعلن رسمياً أن الدوحة لن تعول على النفط، كما أنها لن تعاود الانضمام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لعدم جدوى هذا الانضمام من وجهة نظرها، لذا فإنها في طريقها لبناء أسطول ضخم قد يتجاوز 70 سفينة عملاقة لنقل الغاز الطبيعي المسال، خاصة مع وجود نوايا قططية برفع الإنتاجية إلى أكثر من 120 مليون طن من هذا الغاز السائل سنوياً بحلول عام 2027<sup>29</sup> وبحد الإشارة هنا إلى أن «إيران وقطر تمتلكان خليجياً ثاني وثالث أكبر احتياطي مكتشف في العالم من الغاز الطبيعي، وتتتجان خمس الاستهلاك العالمي تقريباً، وتتصدر قطر دول العالم بامتلاكها لبني اللوجستية الالزمة للتسييل والتخزين والنقل، مما يمكنها من تقديم بديل جاهز للغاز الروسي»<sup>30</sup>.

29. راجع تصريحات (سعد الكعبي) وزير الدولة لشؤون الطاقة ورئيس التنفيذي لقطر للبترول على الرابط:

<https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/blogs/ln/050120-insight-conversation-saad-al-kaabi-minister-of-state-for-energy-affairs-qatar> (بتصرف) ،

30. انظر: أزمة مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مصدر سابق، ص7 (بتصرف يسيراً)

4) من المرجح أن يشهد النشاط اللوجستي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعض البطء في استعادة خيوط التبادل التجاري الكامل بين كل من السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وخاصة ما يتعلق بنشاط موانئ التصدير المستخدمة في التجارة البينية، وحتى مع المصالحة فلن يكون النشاط اللوجستي عبر الحدود السعودية القطرية عبر ميناء جبل علي الإماراتي، كما كان في السابق، بفعل الاحتياطات اللوجستية القطرية خلال الأزمة، والتي كان منها على سبيل المثال، إنشاء(ميناء حمد) جنوب الدوحة بـ 40 كم كثاني أو ثالث أكبر الموانئ الشرق أوسطية، بامتداد 26 كيلومتراً مربعاً وبطاقة استيعابية تبلغ 7.5 مليون حاوية سنوياً، والذي أتاح لقطر الاستيراد المباشر للسلع من الصين وسلطنة عمان وفتح أبواب التبادل التجاري مع دول العالم، وبالتالي فإن هذا الميناء لن يتوقف عن العمل بفعل المصالحة، بل يتوقع له أن يكون نواة لسلسلة موانئ قطرية أخرى، قد تحر على المنطقة صراغاً لوجستياً محوماً، وخاصة بين قطر والإمارات.<sup>31</sup>

#### \* رابعاً الأبعاد الأمنية للمصالحة:

رغم أننا أشرنا سابقاً إلى أن المستوى الأمني سيكون من بين المستويات الأقرب للتأثير الإيجابي للمصالحة الخليجية، مثله مثل المستوى الاقتصادي، قياساً طبعاً بالمستوى السياسي، إلا أن المؤشرات التاريخية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الأبعاد الأمنية في الخليج، يضعنا أمام بعض التحفظ، ويرجح لدينا أن تكون الجوانب الأمنية ضمن إيجابيات المصالحة، محدودة وضيقية النطاق إذا ما قيست بحجم التعاون الاقتصادي المتوقع بين هذه الدول نتيجة التصالح، وذلك لمجموعة الاعتبارات التالية:

- اختلاف دول مجلس التعاون الخليجي الدائم في تحديد الأولويات الفردية والجماعية الخاصة بنوعية التهديدات الأمنية الدافعة إلى الوحدة والتماسك، وكذلك الاختلاف في تحديد المناسب من القرارات السياسية المرتبطة بتلك التهديدات؛ ولذلك يعاني التكامل الخليجي من التنازع بين المستويات العليا والمستويات الدنيا من التهديدات الأمنية، بمعنى أنه «عندما يكون مستوى

31. تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 37 ميناً، منها ميناءان في قطر والبحرين، وثلاثة أخرى في سلطنة عمان، وتسعة موانئ في الإمارات، وبقى الموانئ وعددها 21 ميناً في السعودية، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه الموانئ مجتمعة ما يفوق الـ50 مليون حاوية سنوياً، لكن ميناء جبل علي في دبي يستأثر وحده بثلث هذه الطاقة، وإنما تحصر 95% من الطاقة الاستيعابية المشار إليها في عشرة موانئ خلессية فقط (انظر: ناصر التميمي، توسيع ميناء حمد في قطر: التداعيات الاقتصادية والجيوبوليتية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر/تشرين الأول 2017، الصفحتان 1، 2، 4 / بتصرف).

التهديد عالياً، تساعد دول التعاون الخليجي بترك زراعتها خلفها وتقدم صورة عن الوحدة، وعندهما يكون مستوى التهديد منخفضاً توضح الاختلافات التي بينها وتعود الحساسية بشأن السيادة مجدداً»<sup>32</sup>

• تفاوت المواقف الفردية لدول التعاون الخليجي فيما يخص آليات مواجهة التهديد الإيراني النووي والعسكري في المنطقة، وتفوق هذا التفاوت على اعتبارات الأمن الإقليمي العام للتكليل الخليجي ذاته، ومن ثم نجد مثلاً ميلاً عمانياً لتفضيل عدم الصدام مع طهران، وتبادل الحوار معها، وفي حين ترى الإمارات والمملكة العربية السعودية في تنظيم الإخوان المسلمين وتنظيمات الإسلام السياسي، خطراً وجودياً للنظام الملكي في الخليج، فإن الدوحة لا ترى غضاضة في التعامل مع تلك التنظيمات، وهذا التفاوت يؤدي في الغالب إلى تأجيل أو تجريد التوافق بشأن بنود أمنية ملزمة لجميع دول المجلس على مستوى الأمن الإقليمي<sup>33</sup>.

• عدم خلو المشهد التاريخي الأمني والداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، من مخاوف أمنية متبدلة من عدة وجوه؛ الوجه الأول هو هاجس الدول الخليجية الصغيرة قطر والكويت وعمان، من هيمنة المملكة العربية السعودية عسكرياً وأمنياً، وهو ما يتبعه الوجه الثاني، وهو توسيع هذه الدول في استقطاب قوات أجنبية وقواعد عسكرية إلى أراضيها لتحقيق توازن في القوى؛ فسلطنة عمان يتمركز فيها 2000 من القوات الأجنبية، وأصبحت الكويت مقراً للقيادة المركزية الأمريكية من خلال تواجد 13.500 من الجنود، ومثلها قطر بواقع 678 جندياً أمريكيماً، في قاعدتي العديد والسيلية، بالإضافة لتواجد عناصر محدودة من القوات الملكية البريطانية في كلا الدولتين، هذا إلى جانب تنامي الإنفاق العسكري؛ فدول الخليج تجاوزت في الإنفاق العسكري ما تفقه ببريطانيا وإسرائيل معاً<sup>34</sup>، وأما الوجه الثالث فهو مراوحة التوترات البينية لدول المجلس حول مشكلات الأرض والماء بين الاشتداد والضعف؛ فهناك نزاع البحرين وقطر حول جزيرة حوار، والنزاع الإماراتي - السعودي على حقوق المياه الإقليمية والساحل، واختلاف قبائل عمان وال السعودية والإمارات على واحة البحري، وأخيراً نزاع السعودية

32. انظر: جيفري مارتن، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، ص8 (بتصريف)

33. المصدر السابق نفسه، ص ص 7، 8 (بتصريف)

34. انظر: مجموعة محرين، الخليج 2013 الثابت والمتتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الصفحات 167 وما يليها، متاح على: [https://gulfpolices.org/images/Khaleej\\_2013\\_Grand\\_Research\\_Final.pdf](https://gulfpolices.org/images/Khaleej_2013_Grand_Research_Final.pdf)، (بتصريف)

### والكويت حول إنتاج النفط في المنطقة المقسمة *Zone Divided*<sup>35</sup>.

اتساع الهوة النوعية في التوازن العسكري الإقليمي بين إيران من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية؛ بمعنى أن المصالحة وإن كانت جسراً لاستعادة المشاورات الأمنية بين دول المجلس، إلا أنها لن تكون بشكلها الحالي، سبباً في إعادة صياغة ذلك التوازن الأمني والعسكري المشار إليه على المستوى الإقليمي لصالح التكتل الخليجي؛ إذ أن» التوازن العسكري في منطقة الخليج مختل لمصلحة إيران، ويتمثل هذا الاختلال بعدد القوات، وبعض أبعاد التسلح البري، والقدرات العسكرية البحرية، إلى جانب البرنامج النووي المتتطور»<sup>36</sup> ويضاف إلى كل هذا ما يحيط بمنطقة الخليج من تحديات أمنية مصدرها الأزمات الناشئة من قبل الجماعات المتطرفة الشيعية والسنوية على السواء، وتكتفي الإشارة هنا إلى تعرض دول الخليج لأكثر من 70 محاولة لقلب نظام الحكم خلال عقدين ونصف فقط<sup>37</sup>.

تعارض المصالح الإقليمية والدولية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإيران من جهة أخرى، وهذا التعارض جوهره العداء المركب لدى إيران تجاه واشنطن وتجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج؛ وهو عداء آخر في التناامي بمرور السنوات والعقود، لذا فإن الاستهداف الأمني لدول مجلس التعاون ليس فقط من قبل طهران، وإنما أيضاً من قبل واشنطن وفق منطق المصلحة الأمنية والنفوذ الدولي في منطقة الخليج، وبالنظر إلى هذه المعادلة، فإن قدرة المصالحة على التعديل والتغيير ستكون ضعيفة؛ لأن» تصورات ورؤى الولايات المتحدة وإيران لأمن الخليج يضع دول الخليج العربي بين تنازع وتصارع في مشروعات للأمن لا تضع المصالحة الخليجية في المقام الأول وإنما مصلحة إيران والولايات المتحدة في المقدمة»<sup>38</sup>.

---

35. انظر: جيفري مارتنبي، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، ص10(بتصرف)

36. انظر: أمن الدسوي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد 10، أيلول/سبتمبر 2014، ص 58، متاح على:

[https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/Documents/Siyassat10-2014\\_Dasuki.pdf](https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/Documents/Siyassat10-2014_Dasuki.pdf) (بتصرف يسير)

37. المصدر السابق نفسه، ص 60(بتصرف يسير)

38. انظر: المطيري، وضعة ذبيان غنام، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003/2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ص 73، متاح على:

[https://meu.edu.jo/libraryTheses/586786d25f9b2\\_1.pdf](https://meu.edu.jo/libraryTheses/586786d25f9b2_1.pdf) (بتصرف يسير)

وبناء على ما سبق، فإن التأثيرات الإيجابية للمصالحة بخصوص الوضع الأمني الخليجي، ستكون محدودة للغاية، وستقتصر في أحسن الأحوال على إعادة ترتيب الأوراق والملفات الأمنية ترتيباً شكلياً لن يبني عليه حدوث تغيرات جذرية معتبرة من ناحية الدفع بدول مجلس التعاون إلى إبرام اتفاقية أمنية ملزمة لجميع أطرافها، وسيظل التكتل الأمني الخليجي الموحد حلماً مرهوناً كالعادة بحدوث الأزمات الوجودية الكبرى، تماماً كما حدث عندما أدى خوف دول مجلس التعاون من تداعيات الثورة الإيرانية ومسارات الحرب العراقية - الإيرانية، إلى تأسيس (قوات درع الجزيرة المشتركة)، وكذلك عندما تكادفت هذه الدول للوقوف في وجه التهديدات التي طالت الحكم الملكي في البحرين، وهكذا ستسير الاعتبارات الأمنية الخليجية وفق المألف التارخي بغض النظر عن مؤثرات المصالحة.

### المحور الثالث

#### المؤثرات الشاملة للمصالحة الخليجية على الوضع العراقي

تشكل الدولة العراقية محوراً مهماً في المخيال السياسي والأمني والاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لما تمثله الساحة العراقية من ميدان التقاء واسع للقوى الإقليمية والدولية على السواء، وكذلك لقوى وجماعات الإسلام السياسي، وللصراع التقليدي بين المحورين السنوي والشيعي، بالإضافة إلى جغرافية العراق الخليجية باعتبار سواحلها المطلة على الخليج، والتي تمنحها أهمية استراتيجية وأمنية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة بعد العام 2003 وما تبعه من تحولات سياسية وأمنية واستراتيجية كان الداخل العراقي خلالها ميداناً مشتعلًا لبعضها وتدعياها؛ لذا نجد أن عوامل التأثير والتآثر بين العراق من جهة، ودول الخليج العربي المجاورة من جهة أخرى، متزمنة ومتراقبة ولا تنفك أبداً عن بعضها البعض؛ إذ» يلعب جيران العراق دوراً كبيراً - إيجابياً وسلبياً - في استقراره وإعادة بنائه»<sup>39</sup>.

وبتتبع عوامل التأثير والتآثر تلك، يمكن تفسير الاهتمام الكبير والمعاصر الذي تبديه دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الوضع العام في العراق، كل بحسب أهدافه ومخاوفه واعتباراته السياسية

39. انظر: سكوت لاستنски، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير(الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة)، ص1، متاح على:

[https://www.usip.org/sites/default/files/sr178\\_arabic.pdf](https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf) (بتصريف يسبر)

والأمنية والاقتصادية؛ فالمملكة العربية السعودية دوماً تنظر إلى الوضع الأمني في العراق بعين القلق والحدى، لأنها تخشى من مخاطر التنظيمات الإرهابية على أرضه، والكويت تجمعها بالعراق حدود ملتهبة بحركات بيع السلاح وغيرها، بينما تخشى الإمارات وقطر وعمان الكثير من المخاطر الأمنية الناتجة عن أية اضطرابات عراقية، في حين تخشى البحرين من تجدد النفوذ الشيعي بالعراق، ومن تمكن شيعة العراق مع شيعة البحرين من تكوين دولة شيعية في المنطقة<sup>40</sup>.

ووفق هذه العوامل المشتركة بين العراق ومحيطه الخليجي، فإن المصالحة الخليجية وبرغم حداثتها وعدم اكتمالها، تساهم وبشكل كبير في تكريس إيجابية الوضع العراقي بصفة عامة، وذلك من عدة وجوه على النحو التالي:

---

• تساهم المصالحة الخليجية سياسياً في تفويت الفرصة على مخططى تفكيك الدولة العراقية وتشذيمها، من خلال تحديد استغلالهم للخلاف الخليجي/الخليجي للنفاذ إلى الداخل العراقي وضرب استقراره النسيجي، وتساهم من جهة أخرى في استئناف التقارب الخليجي مع العراق والذي كان قد أخذ في التنامي والازدهار خلال السنوات القليلة الماضية فيما قبل اشتعال الأزمة الخليجية؛ حيث تسببت الأزمة في انكباب الداخل الخليجي على نفسه، وانشغاله عن تعزيز ذلك التقارب، بعد أن أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية التماس مع الوضع العراقي بجملة، بشكل أصبحت معه العلاقات الثنائية «تنسم بالتقارب والانفتاح انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين، ومن الرغبة المتبادلة في خلق توافق عراقي/خليجي حول متطلبات وشروط الأمن الإقليمي والقبول بالعراق كطرف سياسي في معادلات الأمن الخليجي مستقبلاً»<sup>41</sup>.

• تلعب المصالحة دوراً أكيداً في انعكاس عودة العلاقات الخليجية إلى مسارها على استقرار المكوّن السني في العراق، وخروجها من حيز الخلاف والتشذيم إلى مسار الوحدة والتآلف؛ فمن المعروف أن تعارض الأجندة الخاصة بسياسات دول مجلس التعاون الخليجي يكون لها مردود مباشر على السنة في العراق، وبالتالي فإن المصالحة من شأنها أن تعيد التوازن للمكوّن السني، ما يساهم بدوره في خلق انسجام داخل النسيج

---

40. المصدر السابق نفسه، ص ص 65 ، 66 (بتصرف)

41. انظر: سليم كاطع على، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/ألمانيا، ديسمبر/2017، متاح على:

<https://democraticac.de/?p=50859> (بتصرف)،

السياسي العراقي المكون من السنة والشيعة، وينع من انفراد إيران بتوجيهه دفة الوضع السياسي بالعراق عبر توظيف الانتماء المذهبي والديني لصالحها ضمن سياقات توازن القوى الإقليمية في الداخل العراقي، وباعتبار وجود رغبة خليجية موحدة ومجزوم بها هذه المرة بخصوص الحرص الخليجي على وحدة العراق وسلامة أراضيه من التقسيم، فإن عودة التأثير الخليجي للعراق مجدداً عبر المصالحة، من شأنه تقليص حجم الطائفية وتعزيز المواطنة بين العراقيين، ولكن في كل الأحوال» يجب أن تتوقف دول الخليج العربي عن النظر إلى العراق من خلال عدسه اعتباراته الأمنية الخاصة إزاء المجتمعات الشيعية في الخليج، كما يجب أن يصبح العراق قادراً بالفعل على تأسيس علاقاته الخارجية من دون الإذعان لفضائل إيران».<sup>42</sup>

• وعلى مستوى الآثار الاقتصادية للمصالحة بالنسبة للعراق، فإن المتوقع أن تخفف حالة التوازن الجديدة بين دول الخليج، من حدة التنافس التجاري والاستثماري لهذه الدول داخل بيئه الأعمال العراقية، وهو ما سيستخدم بدوره فرص الشركات الاقتصادية للعراق مع منطقة الخليج؛ فعلى سبيل المثال ستستطيع قطر توسيع استثماراتها وتعاملها الاقتصادية في العراق دون تخوفات مسبقة من الاصطدام بالاستثمارات والمعاملات السعودية والإماراتية المماثلة، كما سيستفيد العراق من الطموحات القطرية بتذليل عقبات وصول الغاز الطبيعي القطري إلى البحر الأبيض وتركيا عبر العراق وال السعودية، وكذلك الحال بالنسبة لاحتمالية استفادة العراق من توسيع حركة التبادل التجاري عبر السكك الحديدية الجديدة بينها وبين تركيا، من خلال التماس مع الرغبات الخليجية المستقبلية، والهادفة إلى تدشين خطوط جديدة للسكك الحديدية تعمل على ربط وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين دول المنطقة، وإنما، يمكن أن تتعاظم الاستفادة العراقية من المصالحة الخليجية بمرور الوقت ومن تطور هذه المصالحة، خاصة في مجال إعادة الإعمار، وآليات تنويع الاقتصاد الحديثة في الخليج والتي «حققت طفرات ملحوظة في السنوات الأخيرة، وساهمت في خلق ما يقرب من 70 مليون وظيفة خلال فترات وجيدة».<sup>43</sup>

42. راجع: رانج علاء الدين، الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمنية مع الخليج بمساعدة أمريكية، معهد بروكينجز الأمريكي للأبحاث، على الرابط: <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/08/19/iraqs-best-hope-is-developing-stronger-ties-to-the-gulf-with-us-help/> (بتصريف).

43. انظر: أهن، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.. دراسة تجريبية دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المكرر البغدادي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018، ص 139، متاح على: [https://democraticac.de/?page\\_id=50832](https://democraticac.de/?page_id=50832) ، (بتصريف).

• ستعمل المصالحة – إن قدر لها النجاح والاستمرار – على تهيئة بيئة مواتية وإيجابية لافتتاح العراق سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً وأمنياً على محيطه العربي، وسيجده العراق مخرجاً من مجموعة كبيرة من التعقيدات الإقليمية والحدودية التي كان يواجهها بفعل التأزم الخليجي الماضي، كما ستتعزز القدرات العراقية المختلفة لمواجهة التحديات الأمنية الخاصة بمخروقات المجموعات الإرهابية، وسيحصل العراق على بدائل اقتصادية متنوعة ومتناهية لاحتياجه من الطاقة عبر الجوار الخليجي، بشكل يحرره من التبعية الاقتصادية للوضع الاقتصادي الإيراني دائم التأزم، هذا إلى جانب فوائد تجارية واستثمارية وتنموية كبيرة، ستغري دول الخليج والدول العربية الأخرى للتفاعل والشراكة الشاملة مع العراق، والذي يمثل استقراره قوة اقتصادية ونقطة كبرى داعمة للخليج، حيث «يشكل العراق الرقم الأصعب في المعادلة الاقتصادية في المنطقة؛ حيث يملك ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد السعودية، وهو رابع دولة في الإنتاج العالمي للنفط، بالإضافة إلى ثرواته الهائلة المكتشفة وغير المكتشفة كالفوسفات والكربونات والرئيق وغيرها»<sup>44</sup>.

وخلاصة الكلام، أن عودة العلاقات الخليجية إلى مسارها الطبيعي من التوافق، هو في جملة يصب في مصلحة العراق على كافة المستويات، ويسهل القرار السياسي العراقي ورقة راجحة لتحقيق المزيد من التوازن الدولي والإقليمي في العديد من الملفات التي يمثل العراق حجر الزاوية فيها، وعلى رأسها ملف إيران النووي، وملف الصراع في منطقة الخليج، وملف النفوذ الأمريكي في المنطقة، إلى غير ذلك من ملفات يمكن أن يكون التوافق الخليجي / العراقي بشأنها، عاملأً قوياً من عوامل الاستقرار والتوازن على صعيد المنطقة والعالم.

---

44. انظر: العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار...، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 21 نوفمبر 2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/78119>، (بتصريح يسير)

### استنتاجات:

بالنظر إلى الجمل والمفصل من هذه الدراسة، يمكننا الاطمئنان إلى مجموعة الاستنتاجات

التالية:

- صعوبة النظر إلى المصالحة الخليجية بشكلها الحالي، باعتبارها مصالحة مكتملة، لأنها ليست كذلك، ولأنها تحتاج إلى المزيد من الجهود الفاعلة والحقيقة والجادة، لكن تحقيق الأهداف المشتركة للدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى السياسة والاقتصاد والأمن.
- البعد السياسي للمصالحة سيعاني التعقيد والجمود لفترات ليست بالقصيرة، بفعل تارikhية الصراع بين دول الخليج على السيادة والريادة والاستحواذ على النفوذ الإقليمي، عكس البعد الاقتصادي الأقرب إلى مرونة العودة والفاعلية، بينما يبقى البعد الأمني محل شك وجدل تفاوت الرؤى الخليجية بشأنه.
- المصالحة بشكلها الحالي غير قادرة على استقطاب أطرافها الخليجين بعيداً عن مواصلة التمدد والتوسيع السياسي والاقتصادي والأمني مع القوى الإقليمية الأخرى في الخليج وعلى رأسها تركيا وإيران، وذلك بفعل المخاوف الدفينة لدى الدول الخليجية الصغرى من تكرار الأزمة.
- الأرجح بالنسبة للمصالحة الحالية هو أنها ستنجح في الحفاظ على خليج متancock من الناحية الشكلية في أعين القوى الإقليمية والدولية، لكنها ستتعاني البطء الشديد في تحريك المياه الرائدة للملفات الخليجية الشائكة، وفي تحقيق طفرات نوعية في التماسك السياسي والاقتصادي والأمني للتكامل الخليجي.
- الأزمة اليمنية والضغوط الاقتصادية على دول الخليج جميعاً، إلى جانب تعدد النفوذ الإيراني وإدارة بادين الجديدة، أسباب مباشرة لإعلان المصالحة الخليجية في قمة العلا.
- المصالحة تؤسس لإيجابيات حالية ومستقبلية كبيرة بالنسبة للعراق وتركيا وقطر والمملكة العربية السعودية على مستوى النواحي الاقتصادية والأمنية والتجارية إلى جانب البروز الواضح في مستوى الدور الإقليمي وفاعلية الوساطة الدولية.

توصيات:

وبناء على ما تقدم، توصي الدراسة بالآتي:

- توصي الدراسة بالمضي قدماً في تعزيز المصالحة الخليجية وفق أسس جديدة ومتينة يكون من شأنها إزالة ما أحدثته الأزمة الخليجية من ترسبات ومخاوف لدى أطرافها، وخاصة لدى قطر والكويت وعمان، ولن يحدث ذلك إلا وفق آليات جديدة يجب أن تفتتح عنها دول الخليج العربية ضمن سياقات التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية المشتركة.
- توصي الدراسة بالإسراع الفوري من قبل أطراف المصالحة في اتجاه تحديد معنى مشترك للسيادة وفق متطلبات مصلحة التكتل الخليجي مجتمعاً لا متفرقاً، إلى جانب إزالة الجمود الحادث في حسم الملفات الخلافية والبيانية سواء على مستوى الأزمات الحدودية أو مستوى الرؤى الخاصة بالقضايا الحقوقية والإنسانية.
- توصي الدراسة بالانفتاح الشامل للدول الخليجية العربية على الساحتين العراقية والتركية، وتذليل كافة العقبات التي تحول دون ذلك؛ باعتبار أن الانفتاح عليهما يحقق التوازن الإقليمي على أصعدة متعددة، كما يفتح آفاق الحلول السياسية والاقتصادية والأمنية للعديد من المشكلات البيانية ومشكلات المنطقة والداخل الخليجي والعربي.

قائمة المصادر:

1. أزمة مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الريع العربي، تقرير فريق الأزمات العربي، الأردن، العدد الثامن، آذار/مارس 2015، ص 7:

<http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/8.pdf>

2. الأنباري، أحمد عبد الأمير، الأزمة الخليجية . القطبية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية ضمن بحوث المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018/2019، تحت عنوان(مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة):

[https://www.researchgate.net/publication/340594511\\_alazmt\\_alkhlyjyt\\_-\\_alqtryt\\_wtathyrh\\_fy\\_whdt\\_mjls\\_altawn\\_ldwl\\_alkhlyj\\_alrbyt](https://www.researchgate.net/publication/340594511_alazmt_alkhlyjyt_-_alqtryt_wtathyrh_fy_whdt_mjls_altawn_ldwl_alkhlyj_alrbyt)

3. الزهراني، يحيى بن مفرح، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، الإصدار الثاني، 2016:

<http://repository.sustech.edu/bitstream/handle/123456789/17569/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%20%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%20%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82....pdf?sequence=1&isAllowed=y>

4. العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار...، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 21 نوفمبر 2018، :

<http://rawabetcenter.com/archives/78119>

5. المطيري، وضحة ذبيان غنام، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003/2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن:

[https://meu.edu.jo/libraryTheses/586786d25f9b2\\_1.pdf](https://meu.edu.jo/libraryTheses/586786d25f9b2_1.pdf)

6. أين الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد 10، أيلول/سبتمبر 2014:

[https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/  
Documents/Siyassat10-2014\\_Dasuki.pdf](https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/Documents/Siyassat10-2014_Dasuki.pdf)

7. أين، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية.. دراسة تحرير دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018:

[https://democraticac.de/?page\\_id=50832](https://democraticac.de/?page_id=50832)

8. تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان(آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016-2017):

[https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/162-  
features-economic-performance-in-the-oooperation-  
council-for-the-arab-countries-of-the-gulf-2016-2\\_1.pdf](https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/162-features-economic-performance-in-the-oooperation-council-for-the-arab-countries-of-the-gulf-2016-2_1.pdf)

9. جبريل، ألمجذ أحمد، تقدير موقف: أزمة قطر العلاقات مع قطر إلى أين؟؟، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حزيران/يونيو 2017:

[https://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-  
qatar/](https://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/)

10. جيفري مارتنبي، آخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، منشورات مؤسسة راند الأمريكية، 2016:

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_  
reports/RR1400/RR1429/RAND\\_RR1429z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf)

11. راجح علاء الدين، الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمتين مع الخليج بمساعدة أمريكية، معهد بروكينجز الأمريكي للأبحاث، على الرابط:

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/08/19/iraqs-best-hope-is-developing-stronger-ties-to-the-gulf-with-us-help/>

12. سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة (158)، فبراير 1992، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت:

<https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnya/kutubpdfbooks-00fty86H.pdf>

13. سقراط العلو، ثنائية الخرق والراغ .. الأزمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة، منشورات مبادرة الإصلاح العربي 2017:

[https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab\\_Reform\\_Initiative\\_ar\\_7744.pdf?ver=e45168e7e1338b7627feb004a96e2bbf](https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_7744.pdf?ver=e45168e7e1338b7627feb004a96e2bbf)

14. سكوت لاسننسكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة):

[https://www.usip.org/sites/default/files/sr178\\_arabic.pdf](https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf)

15. سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين / ألمانيا، ديسمبر 2017 : <https://democraticac.de/?p=50859>

16. غانم، عبد الكريم، المصالحة الخليجية كمقدمة لحل سياسي في اليمن، مركز العربية السعيدة للدراسات، مارس 2021 :

<https://arabiafelixstudies.com/author/ganem/>

17. فتيحة دازى، في الخليج تقارب سعودي قطري وامتعاض إماراتي، مجلة أوريان 21، شباط/فبراير 2021:

<https://orientxxi.info/magazine/article4514>

18. فريد لوسون، معضلات الأمن في الخليج المعاصر، علاقات الخليج الدولية / تقرير موجز رقم 1، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر 2010:

[https://www.files.ethz.ch/isn/110384/IR%20of%20the%20Gulf%20Summary%20Report\\_Arabic.pdf](https://www.files.ethz.ch/isn/110384/IR%20of%20the%20Gulf%20Summary%20Report_Arabic.pdf)

19. لاري، إف ستيفان، و عاليظا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً، منشورات مؤسسة RAND، كاليفورنيا، أمريكا، 2013:

[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RR200/RR258/RAND\\_RR258z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf)

20. لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، مركز مالكوم كير، كارنيجي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر 2014 :

<https://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584>

21. مجموعة محررين، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية:

[https://gulfpolicies.org/images/Khaleej\\_2013\\_Grand\\_Research\\_Final.pdf](https://gulfpolicies.org/images/Khaleej_2013_Grand_Research_Final.pdf)

22. معنر سالم، قمة العلا 2021: هل انتهت الأزمة الخليجية مع قطر؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية :

<http://acpss.ahram.org.eg/News/17030.aspx>

23. نادر قباني، التكالفة العالمية والآثار الاقتصادية للأزمة الخليجية 2017، معهد بروكنجز :

<https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/>

24. ناصر التميمي، توسيع ميناء حمد في قطر: التداعيات الاقتصادية والجيوسياسية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر/تشرين الأول 2017

25. يسین، حشوف، منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيوسياسي.. دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي، دورية (دفاتر السياسة والقانون)، العدد 19 جوان 2018، الجزائر:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/19016/1/D1926.pdf>